



مسودة كلمة

معالي الدكتور يوسف بن أحمد العثيمين

الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

في الاجتماع السنوي الرابع والأربعين

لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية

مراكش

المملكة المغربية

5-6 أبريل 2019

بسم الله الرحمن الرحيم

صاحب المعالي

معالي السيد محمد بن شعيبون، وزير الاقتصاد والمالية في المملكة المغربية ورئيس الاجتماع السنوي

الرابع والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية؛

أصحاب المعالي الوزراء ومحافظي البنك الإسلامي للتنمية؛

معالي الدكتور بندر بن محمد بن حمزة حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية؛

حضرات السيدات والسادة؛

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته؛

إنه لشرف عظيم لي أن أخطب هذا الاجتماع الرابع والأربعين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية الذي ينعقد في مدينة مراكش الحمراء؛ هذه المدينة العريقة التي بلغت شهرتها الآفاق بفضل معالمها التاريخية و مؤهلاتها الطبيعية والعمرانية والسياحية الجذابة.

وأغتتم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري العميق لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، عاهل المملكة المغربية، على رعايته السامية لهذا الاجتماع. ولا يفوتني أن أشيد بحرارة الضيافة الأخوية التي خص بها شعب المغرب قاطبة المشاركين في هذا الاجتماع كافة، مما سيسهم بالتأكيد في نجاح هذا اللقاء السنوي لمحافظي البنك الإسلامي للتنمية.

وأهنئ كذلك أخي العزيز الدكتور بندر بن محمد بن حمزة أسعد حجار، رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية، على قيادته المتميزة وعلى حكمته اللتين مكنتنا من تعزيز موقع هذه المؤسسة المتعددة الأطراف

الهامة المنبثقة عن المنظمة والمتخصصة في ميدان التمويل الإنمائي، حتى أضحت محركاً أساسياً للتحويل الاجتماعي والاقتصادي لدولنا الأعضاء.

إن هذا الاجتماع مناسبةٌ ميمونة لتقييم أداء اقتصادات دولنا الأعضاء في الآونة الأخيرة. ويسرني أن أشير إلى أن التوقعات الاجتماعية والاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة قد استمرت في تسجيل منحنى إيجابي تشهد عليه الزيادة المطردة في الناتج المحلي الإجمالي لبلداننا مجتمعة، والذي انتقل من 15.8 تريليون دولار أمريكي في عام 2013 إلى 19.4 تريليون دولار أمريكي في عام 2017، بينما زاد متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 9812 دولارًا أمريكيًا في عام 2013 إلى 11137 دولارًا أمريكيًا في عام 2017. وتمتة توقعات أكثر إشراقًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون الإسلامي، والذي انخفض إلى 3.8٪ في عام 2017 بعد أن سجل معدل 4.4% في عام 2013.

السيد الرئيس؛

السادة المحافظون الموقرون؛

يركز البنك الإسلامي للتنمية بشكل متجدد على العلوم والتكنولوجيا والابتكار ، وعلى أنشطة التنمية البشرية ذات الصلة بالمجتمعات المحلية، وعلى إعطاء الأولوية للزراعة والأمن الغذائي، وتطوير قطاعات المياه والتخطيط الحضري والنقل، ومواجهة تحديات التغير المناخي؛ وهي كلها مجالات تلتقي فيها سياسات البنك مع سياسات باقي المؤسسات الرئيسية لمنظمة التعاون الإسلامي. ففي العام الماضي، تعاونت مختلف مؤسسات المنظمة بفعالية في وضع العديد من برامج بناء القدرات في مجالي التجارة والاستثمار، ولاسيما في مجالات ائتمان الصادرات، والإحصاءات التجارية، وطرائق الشبكات الواحد، والاستثمار والأعمال التجارية الحلال. ويحذونا أمل صادق في أن تؤدي هذه الجهود المشتركة إلى بلوغ الهدف المتمثل في زيادة حجم التجارة

الإسلامية البنينة إلى 25% بحلول عام 2025، ذلك أن حجم التجارة الإسلامية البنينة قد واصل زيادته على نحو مطرد، إذ انتقل من 14.5٪ في عام 2005 إلى 19.82٪ في عام 2017.

ولبلوغ هذا الهدف، تتعاون الأمانة العامة والبنك الإسلامي للتنمية بفعالية لتهيئة بيئة مواتية لزيادة الاستثمار في بلدان المنظمة. وفي هذا الصدد، تُبذل الجهود المتواصلة لتعزيز الصك القانوني المناسب لتشجيع الاستثمار بموجب اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي التي دخلت حيز التنفيذ في 25 فبراير 1988. وتذكرون أن الاتفاقية تنص على آلية لتسوية المنازعات لمن تُنشأ إلى الآن. واسمحوا لي هنا أن أعرب عن خالص امتناني لرئيس البنك الإسلامي للتنمية بأن وضع رهن إشارتنا الخبرات اللازمة لصياغة بروتوكول من شأنه أن يسهل إنشاء آلية دائمة لمنظمة التعاون الإسلامي لتسوية المنازعات، مكان آلية التحكيم المخصصة الحالية. ويسرني في هذا الصدد أن أنهي إلى علم المشاركين في هذا الاجتماع أن مجلس وزراء الخارجية الذي انعقد في دروته السادسة والأربعين في أبو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة من 1-2 مارس 2019 قد اعتمد خارطة طريق مناسبة لإنشاء هذه الآلية، من أجل مواصلة اتفاقية منظمة التعاون الإسلامي ذات الصلة مع قانون الاستثمار الدولي الحديث ومع أهداف التنمية المستدامة العالمية.

وفي القطاع الزراعي، واصلنا العمل معاً على صياغة برامج عمل منظمة التعاون الإسلامي لتطوير القمح والأرز والكاسافا، وهي ثلاث سلع استراتيجية يمكن أن تساعد دولنا الأعضاء في تحقيق قفزة نوعية في مراحل التنمية، وبالتالي معالجة تحديات بطالة الشباب والنساء وكذلك الهجرة الريفية والحضرية. وفي هذا الصدد، من المناسب أن أستذكر ندائي السابق لقادة دولنا الأعضاء للوفاء بتعهداتهم والتزاماتهم تجاه صندوق التضامن الإسلامي للتنمية، الذي لم يحشد سوى 26٪ من رأسماله البالغ 10 مليارات دولار أمريكي.

ومن المهم كذلك الإشارة إلى أن القطاعات الرئيسية المستهدفة للصندوق، وهي الأمن الغذائي والتدريب المهني والتمويل الأصغر، تكتسي أهمية بالغة في التجديد الاجتماعي والاقتصادي لبلداننا.

سيدي الرئيس،

السادة المحافظين الموقرين،

حيث إن التحديات الاجتماعية والاقتصادية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي تظل تحديات متعددة الأبعاد وتشمل عوامل اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية، فقد ركزت منظماتنا بشكل كبير على تعزيز استراتيجياتها للتخفيف من الفقر. وإضافة إلى دعم برامج البنى التحتية البشرية والمادية، حظي القطاع الاجتماعي بالأهمية في أعمال المنظمة. ذلك أن الأزمات السياسية في عدد من بلدان المنظمة لا تزال سببا لتدهور البيئة وفقدان التنوع البيولوجي، وما لذلك من أثر في تدهور ظروف العيش وانعدام الأمن الغذائي في دولنا الأعضاء. ولمعالجة هذه التحديات، رأى وزراؤنا في آخر اجتماع لمجلس وزراء الخارجية أن تقلص بحيرة تشاد التي تشترك فيها كل من الجزائر والكاميرون وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد وليبيا والنيجر والسودان، والتي تراجعت مساحتها من 2500 كيلومتر مربع سنة 1985 إلى 1500 كيلومتر، قد أدى إلى هجرة جماعية وإلى نشوب نزاعات وانتشار العصابات المسلحة، بما فيها جماعة بوكو حرام المتمردة. وفي ضوء ذلك، طلب الوزراء من الدول الأعضاء في المنظمة ومن مؤسسات المنظمة المعنية بالتمويل الإنمائي، بما فيها البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية، دعم مشروع ترانس أكوا (Transaqua)، وهو مبادرة تهدف إلى إمداد بحيرة تشاد بالمياه، من بين إجراءات أخرى غايتها تحقيق التجديد الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة.

وفي مجال العلوم، والتكنولوجيا والابتكار، أود أن أشيد بمجموعة البنك الإسلامي للتنمية لإنشاء صندوقا خاصا أطلقت عليه اسم "Transform" يقدم رؤوس أموال أولية للمبتكرين والشركات الناشئة والمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وبالإضافة إلى تعزيز برنامجنا للتدريب المهني ذي الصلة، سيدعم هذا الصندوق تنفيذ برنامج عمل منظمة التعاون الإسلامي للعلوم والتكنولوجيا والابتكار 2026 الذي اعتمده قمة منظمة التعاون الإسلامي الأولى للعلوم والتكنولوجيا التي عقدت في أستانا في كازاخستان في سبتمبر 2017.

ويرتبط هذا الإجراء السابق ارتباطا وثيقا بسياسة منظمة التعاون الإسلامي لتطوير البنى التحتية والتكامل الإقليمي التي تسعى إلى تطوير مشاريع إقليمية في الدول الأعضاء في المنظمة في قطاعات حيوية مثل الطاقة والصناعة. وقد تبين من خلال جلسة العصف الذهني التي عقدت خلال الدورة الأخيرة لمجلس وزراء الخارجية في أبوظبي، أن التعاون الإسلامي البيئي في مجال الطاقات المتجددة أضحى مهما للغاية. وأرجو أن يمكن اعتماد مخطط منظمة التعاون الإسلامي لتطوير البنى التحتية الذي شكّل حدثا بارزا من قطع أشواط كبيرة في معالجة الفجوة الحالية في نصيب الدول الأعضاء في المنظمة في إنتاج واستهلاك الطاقة على الصعيد العالمي.

وفي الختام، أود أن أسجل تقديرنا وفخرنا بعلاقة العمل المتميزة التي تربط بين مجموعة البنك الإسلامي للتنمية والأمانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي. وإنني على اقتناع بأن هذا التعاون المثمر سيكون له الأثر الإيجابي في مساعيها المشتركة لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية السريعة والازدهار في دولنا الأعضاء.

أرجو لهذا الاجتماع النجاح في مداولاته وأشكركم على حسن انتباهكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

